قسم الجغرافية **المادة / جغرافية التخطيط والتنمية**

المرحلة الثانية **استاذ المادة / د. ايناس محمد صالح**

المحاضرة الرابعة **lecture 4**

مفهوم التخطيط الإقليمي والتنمية و التنمية المستدامة

Thy concept of regional planning , development and sustainable development

سبق وتم تحديد مفهوم التخطيط Planning على انه مجموعة من القرارات والاجرآت التي يتخذها المخططون من اجل تنظيم وتطوير وتنمية قطاع اقتصادي أو اجتماعي معين أو استثمار امثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق الرفاهية للمجتمع من خلال التنمية الشاملة وهذا يمثل جزء من مفهوم المصطلح (التخطيط الإقليمي) Regional Planning ، أما الشق الثاني من المصطلح الإقليمي Regional وهو مشتق من الإقليم Region ، وهنا يختلف الباحثون كل حسب تخصصه في تحديد المفهوم للإقليم ، ففي حين يرى الجغرافيون بان الإقليم الجغرافي (Geographical Region) يعني منطقة تمتاز بوجود ظاهرة جغرافية أو أكثر تمتاز بصفة التجانس (Homogeneity) وبالتالي تكون هناك عدة أقاليم جغرافية حسب التجانس للظاهرة أو الظواهر في ذلك المكان ، فنطلق تسمية إقليم البحر المتوسط كونه تتجانس فيه الخصائص المناخية ، أو الإقليم الجبلي للتجانس في الخصائص الطبوغرافية ، ونطلق تسمية إقليم الهضبة الصحراوية لوجود تجانس في الخصائص الطبوغرافية والخصائص المناخية .(الدليمي ، د. محمد دلف ١٩٩٤)

أما الإقليم التخطيطي (Planning Region) فان مفهومه يتراوح بين كونه إقليم إداري، أو إقليم تخطيطي أو إقليم المشكلة.

الإقليم الإداري عبارة عن الوحدات الإدارية القائمة ضمن حدود إدارية محددة والتي تلبي الاحتياجات المحلية لإدارة شؤنها ، هذا التحديد يحقق سهولة الحصول على البيانات الإحصائية حسب الوحدات الإدارية خاصة في البلدان النامية ولكنه لا يخدم أحيانا العملية التخطيطية كونه يضم مناطق ونشاطات قد تتعارض أو تعرقل التنظيم المكاني للعمليات التخطيطية . (H.W. Richa, Qson 1978)

١- حجم من الثروات الطبيعية التي يكفي استثمارها كحد أدنى لتلبية حاجات السكان في ذلك الإقليم.

٢- أن يتوفر فيه حجم سكاني قادر على توفير قوة العمل القادرة على استثمار الثروات الطبيعية في ذلك الإقليم لسد حاجات السكان وتصدير الفائض من اجل تكوين الأساس الاقتصادي للإقليم.

أما الإقليم الخاص أو إقليم المشكلة فهو منطقة معينة ذات مشاكل تتطلب وضع وتنظيم برامج محددة لمواجهة تلك المشاكل التي تعاني منها ، وقد يتدخل القرار السياuse. اختيار إقليم ما لتحقيق

هدف محدد والاستفادة منه بشكل خاص من خلال التوجيهات التي تسخر الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف الذي جاء على أساسه القرار السياسي ولتحقيق وظائف محددة في ذلك الإقليم ويدخل ضمن ذلك :

- الاستعمال الخاص للأرض وذلك عن طريق تخصيص ارض معينة لتحقيق غرض خاص له ظروف خاصة وأهداف خاصة فيدخل بذلك ضمن استعمالات الأرض للأغراض الخاصة Special Land use .
- إقليم جغرافي تطغى فيه وظيفة أساسية على الوظائف الأخرى ويكون مجالا لتحقيق تلك الوظيفة بالدرجة الأولى وبنسبة عالية كالإقليم الصناعي تماما أو الإقليم الزراعي تماماً (السعدي، د سعدي محمد صالح ١٩٨٩).

إن تخطيط التنمية له مدى إقليمي، والمكانية: اقتصادي هو المنطقة ذات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تفرضها الخصائص الطبيعية للإقليم، مظاهر السطح، التربة، المناخ، الموارد المائية والنبات الطبيعي والموارد الطبيعية الأخرى والتي يتراوح تأثيرها سلبا أو إيجابا على حياة السكان وفي كلتا الحالتين فان تخطيط التنمية الإقليمية يكون أساسا مهما في عملية التطوير والتنمية. (Albert Waterston , 1974 ,) ويتضمن التخطيط الإقليمي ثلاثة أبعاد مكانية :-

١- التخطيط الحضري ضمن الإقليم ونعني به تخطيط مدن الإقليم من حيث تنظيم استعمالات الأرض Land use من خلال وضع المخططات الأساسية ، كذلك تخطيط مناطق الضواحي أو المدينة وإقليمها الريفي أو جزءا متخلفا من اقتصاد دولة نامية .

٢- إعداد سلسلة من الخطط الإقليمية التي تغطي كل الاقتصاد الوطني وتكون جزءا من استراتيجيه الخطة القومية للبلد .

٣- كجزء من مهام التخطيط الإقليمي ، اختيار المواقع المثلى للمشاريع الصناعية أو الزراعة أو الخدمية بحيث يتحقق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم في الاقتصاد الوطني .

مفهوم التنمية

إن شمولية مفهوم التنمية أدت إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ، كما أن مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والأيدلوجية ، ولكن هذا لا يعني وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية ، والقاسم المشترك هو الإنسان كونه هدف التنمية ووسيلتها .

لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية هو زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر ومظاهر التخلف الأخرى . (النجيفي ، د.سالم توفيق ١٩٨٨)

هذه المفاهيم جاءت عند اغلب الاقتصاديين الذين يمثلون المدرسة الكلاسيكية ومنهم : آدم سميث الذي يعتقد أن الادخارات تؤدي إلى زيادة في رأس المال تلقائيا واعتقد أن مسالة النمو الاقتصادي مسالة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاج ، لا سيما عندما يتوفر مقدار من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي من ثم يؤثر الدخل في زيادة السكان لأنه يعد حافزا ودافعا له ، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل .

ريكاردو الذي قسم النظام الاقتصادي إلى ، الرأسماليون ، أصحاب الأراضي ، والعمال ، ويرى أن العناصر الداخلة في عملية الإنتاج تنقسم إلى عوامل الإنتاج الثابتة وعوامل الإنتاج المتغيرة ويعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الثابتة بينما يرى أن العمل ورأس المال من العوامل المتغيرة ، ويرى أن التقدم الاعتيادي للاقتصاد نحو حالة مستقرة يتم من خلال فترات توازن مؤقتة تكون فيها الأجور في مستوى حد الكفاف وخلال تلك الفترات يكون الدخل القومي في حالة ارتفاع ، فضلا عن ازدياد معدل إيرادات الاستثمار ، غير أن تلك الفترة من التوازن المؤقت لم تستمر لأنه ثمة استثمارات جديدة تحصل ترفع الطلب على العمل وتؤدي إلى رفع الأجور فوق مستوى الكفاف ونتيجة لذلك يزداد السكان ، وان الارتفاع المؤقت للأجور سوف يخفض الأرباح ويؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال . (الفهداوي ، د. خميس خلف ، مازن عيسى ، ٢٠٠٠)

النظرية الماركسية تعزي سبب تباطؤ التنمية بسبب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وبسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

أما مالثس يرى أن الفقر وسوء التوزيع يفسر عدم كفاية الموارد الاقتصادية للسكان وهو صاحب النظرية التي تقول إن السكان ينمو بمتوالية هندسية بينما الغذاء ينمو بمتوالية عددية لذا فان العالم مقبل على كوارث وحروب ولهذا سميت نظريته بالتشاؤمية .

ويرى بعض الاقتصاديين بان التنمية تعني عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي، واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون نسبة هذه الزيادة اكبر من نسبة زيادة السكان وتؤدي إلى إحداث تغيرات في هيكلية الاقتصاد في الدولة. (طنيب، محمد شفيق وآخرون ، ١٩٨٥)

إن مفهوم التنمية حتى الستينات من القرن العشرين كان ينظر لها على أنها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي ، ولكن بعد تجربة التنمية في بلدان العالم الثالث قد أنجزت معدلات جيد في نمو الدخل القومي ولكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك البلدان ، فقد بقيت شعوب العالم الثالث في حالة تطور حضاري بطيء وهذا مؤشر كبير يوضح أن هناك خطا في أن يتصور المرء إن التنمية الاقتصادية يمكن أن تحصل عن طريق زيادة الدخل القومي في البلدان النامية ، لذا فان علماء الاقتصاد لا يميلون ألان إلى استخدام المقاييس التقليدية السابقة في تقويم عمليات التنمية وإنما أصبح التركيز على نوعية التنمية الاقتصادية .

إن عملية التنمية (Development Process) تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي في حياة الشعوب لذا فان العملية التنموية يجب أن تفهم على أنها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة التوجيه للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج فضلا عن تضمنها تغييرات كبيرة في النظام المؤسسي الاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني .

إن مشكلة البلدان المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو (Growth) الذي يشير إلى زيادة ثابتة أو مستمرة في جانب من جوانب الحياة ، أما التغيير فانه يسبق التنمية أو يكون ناتجا عنها ويتناول الجوانب البنائية والوظيفية وهو تغيير كيفي وليس نوعي ، لذا فان التنمية تضم التغيير كأحد المعاني التي يستخدم لهل المصطلح للتعبير عن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في الدولة أو الإقليم . (صفوح ، خير ، ٢٠٠٠)

إن الرؤيا الحديثة للتنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي ، فهي تعني النمو الاقتصادي مضافا إليه التغير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هذا المفهوم يمكن أن نحدد الأبعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية وهذه الأبعاد لم تكن يتضمنها المفهوم التقليدي للتنمية :

- يؤكد المفهوم الحديث للتنمية على تحسين أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وفي تطوير التقنية التي يسخرها الإنسان في خدمة أغراض التنمية .
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وخدمات البنى التحتية (Infrastructure).
- التوزيع المتوازن للدخل على أفراد المجتمع من اجل رفع المستوى المعاالهجرة.ستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية وتنظيم استخدام تلك الموارد بما يخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- تنظيم البيئة الطبيعية والبشرية عن طريق التقليل من مخاطر التلوث.
- تقليل الفوارق بين الريف والمدن بما يسمح بالاستقرار ولتفادي مخاطر الهجرة .

وهنالك ثلاثة قيم أساسية تحدد المعنى الواسع للتنمية وبدونها لا يمكن للدولة أن تحقق التنمية وهذه القيم هي:

١- إمكانية الدولة على توفير الحاجات الأساسية لسكانها (سكن، ملبس، غذاء، ومستوى جيد من التعليم).

٢- الاستقلالية (احترام الذات) إذ لا يمكن لأي بلد أن يكون قادراً على التطور إذا ما تم استغلاله من قبل الآخرين.

٣- الحرية من خلال التخلص من الفقر والجهل والفساد السياسي والإداري وامتلاك حق الاختيار.

مفهوم التنمية المستدامة

نشأ مفهوم التنمية المستدامة بعد أن لم يحقق مفهوم النمو الاقتصادي ومن بعده مفهوم التنمية الطموحات على المستوى البعيد إذ أن تلك النماذج السابقة لمفهوم التنمية تركز على المكاسب التي

تحققها التنمية على المستوى القصير ، دون النظر إلى مستقبل الأجيال اللاحقة الأمر الذي يتطلب استثمار متوازن للموارد الطبيعية دون التفريط بها واستغلالها بطريقة غير مدروسة ، لذا يجب أن يكون واحد من ضوابط التنمية كيفية إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا في إطار المفهوم الحديث للتنمية .

بالرغم من وجود تعار يف أخرى للتنمية المستدامة لكنها تتمحور جميعها حول هذا المفهوم السابق ، أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وصيانتها ، فإنها تعني توجيه الإمكانات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال القادمة بصورة مستمرة ، وعندما نقول الموارد الطبيعية فإننا نقصد الأرض والمياه والحيوان والنبات الطبيعي وما يوجد من موارد في باطن الأرض كالنفط والمعادن وغيرها مما يستثمره الإنسان لتلبية احتياجاته الحياتية ويفترض أن يكون هذا الاستثمار لا يؤدي إلى تدهور في البيئة ، إذ أن استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عقلاني وصيانتها وتعزيزها يؤدي إلى إمكانية النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل .

إن جميع المفاهيم للتنمية المستدامة تتفق على أن استدامة النشاطات التي تحقق التنمية وبالتالي الرفاهية للمجتمع تعتمد عل إمكانية المحافظة على العوامل البيئية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الرفاهية في المستقبل .

من اجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لا بد من التعرف على خصائصها وأبعادها الفلسفية والتي تمتاز بكونها :

-تمتاز التنمية بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

-شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم، وخدمات الصحة، وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات ألعامه والخدمات المجتمعية.

-اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي التنمية صفة الذاتية والاستمرارية.

-القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد.

إن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بإبعادها المكانية والزمنية كما يوضحه الأنموذج الآتي :

شكل رقم ٢ أنموذج الشمولية والديناميكية للتنمية